اقتباس: محمود، هدى. هـ. (٢٠٢٥). ضرورات الإصلاح السياسي وانعكاسها على مستقبل المشاركة السياسية للمرأة في العراق. مجلة دراسات إقليمية. (١٩). ٦٤. ١٣١-١٦٦.

https://doi.org/10.33899/regs.2024.147226.1189

ضرورات الإصلاح السياسي وانعكاسها على مستقبل المشاركة السياسية للمرأة في العراق

أ.م.د. هدى هادي محمود

كلية الحقوق/ جامعة الموصل

Dr.huda-hadi@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٥/٢/١٧ القبول: ٢٠٢٥/٣/٢٥ النشر: ٢٠٢٥/٤/١

مستخلص البحث

تمحورت فكرة البحث حول إبراز قضية الاصلاح السياسي بوصفها آلية فاعلة لضبط التفاعلات المتباينة في النظام السياسي لأجل إدارة شؤون الدولة ومعرفة طبيعة التعامل معها لتحقيق مطالب المجتمع في أطار البيئة المحيطة به، يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ضرورات الاصلاح السياسي بوصفه عملية سياسية يتوقف نجاحه على التشاركية والانفتاح على جميع الأطراف من أجل اعطائهم مكانة تساهم في بناء المؤسسات من خلال تفعيل الأدوار المناطة للمرأة وأهمية إدماجها وتمكينها سياسياً، وتكمن أهمية البحث في التعرف على ماهية الاصلاح السياسي الذي ينبغي ان ينتهجه النظام السياسي في العراق وأثر ذلك على مشاركة المرأة سياسياً، فضلاً عن مساواتها مع الرجل في التمتع بحقوقها الدستورية المختلفة ورفع معنوياتها وقدرتها وامكانياتها لخدمة المجتمع، الامر الذي يتطلب اصلاحاً سياسياً في مرتكزات العملية السياسية، تضمن البحث مبحثين رئيسين فضلا عن المقدمة والخاتمة التي تضمنت اهم الاستنتاجات والمقترحات، فقد تناول المبحث الأول الاصلاح السياسي وطبيعة المشاركة السياسية للمرأة العراقية، وناقش المبحث الثاني اليات ومضامين الاصلاح السياسي في العراق. وخرج البحث بعدد من الاستنتاجات أهمها أن للمرأة دور مهم ذات تأثير في عملية الرقابة وتأشير مواقع الخلل وكشف مظاهر الفساد، والدفع باتجاه الاصلاح من خلال وجودها في بعض المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي؛ المشاركة السياسية؛ المرأة؛ العراق.

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Citation: Mahmood, H. H. (2025). The Need for Political Reform and its Implications on The Future of Women's Political Participation in Iraq. *Regional Studies Journal*. (19). 64. 131-166.
https://doi.org/10.33899/regs.2024.147226.1189

The Need for Political Reform and its Implications on The Future of Women's Political Participation in Iraq

Lect. Dr. Huda H. Mahmood
College of Law/University of Mosul
Dr.huda-hadi@uomosul.edu.iq

Received: 17/2/2025 Accepted: 25/3/2025 Published: 1/4/2025

Abstract

The research concept revolved around highlighting the issue of political reform as an effective mechanism for controlling the diverse interactions within the political system to manage state affairs and understand the nature of dealing with them to achieve societal demands within the context of the surrounding environment. The research aims to shed light on the necessity of political reform as a political process whose success depends on partnership and openness to all parties in order to give them a position that contributes to building institutions by activating the roles assigned to women and the importance of their political integration and empowerment. The importance of the research lies in identifying the nature of political reform that the political system in Iraq should adopt and its impact on women's political participation, as well as their equality with men in enjoying their various constitutional rights and raising their morale, capabilities, and potential to serve society, which requires political reform in the foundations of the political process. The research included two main sections, in addition to the introduction and conclusion, which included the most important conclusions and proposals. The first section dealt with political reform and the nature of Iraqi women's political participation, while the second section discussed the mechanisms and implications of political reform in Iraq. The study yielded several conclusions, most notably that women play a significant and influential role in the oversight process, identifying shortcomings, exposing corruption, and pushing for reform through their presence in some institutions.

Keywords: Political reform; Political participation; Women; Iraq.

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

يعد الإصلاح السياسي ركيزة في تحسين البنى الارتكازية للنظام السياسي كالإصلاحات الدستورية او الإصلاحات الاقتصادية، لذلك يختلف مفهوم الاصلاح بحسب تأثيره على الواقع السياسي، كما أن تغيير سلوكيات أو قرارات في مناحي الحياة السياسية بوصفها أداة ضمن برنامج أوسع لتحقيق الديمقراطية، وهنا فأن الديمقراطية هي الغاية منها بالأساس الاصلاح السياسي التي تقوم على جملة من العناصر التي من شأنها احداث التغير الإيجابي منها ما يتعلق بالتحديث السياسي، وعليه فأن البناء الديمقراطي والتغيير يكون عبر التطور في المستويات السياسية والمؤسساتية والثقافية فضلاً عن التنظيم الدستوري لسلطة الدولة وتقوية آلياتها والمشاركة السياسية وضمان حقوق الافراد وحرياتهم التي كفلها الدستور.

لذا ان التطور في المسار الديمقراطي الذي حصل في العراق يتطلب نظام سياسي قائم على اسس صحيحة ذات مرتكزات سليمة ومتوازنة يتيح بأن تكون دولة قوية قائمة على مؤسسات حديثة ومتطورة وتمتلك مقوماتها وعناصر قوته هو الشعب من خلال مشاركة المرأة للرجل في العمل السياسي بأداء فعلي وبالأدوار المطلوبة بكفاءة واصلاح اي انحراف أو خلل. وتتجلى أهمية الاصلاح السياسي في إظهار موضوع المرأة والدفع بها الى الامام، من خلال إبراز دوروها الرئيس في المجتمع، والعمل على تنمية المرأة بأن تكون عاملاً قوياً للتغيير السياسي بتقديم صورة متوازنة للمرأة في المجالات المختلفة كالإسهام والنهوض وزيادة الوعي بقضايا الشأن السياسي، كخطوة لحماية حقوقها السياسية والدستورية.

أهداف البحث: يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الآتية:

- توضيح معوقات آليات تطبيق المبادئ الديمقراطية في المساواة ومشاركة المرأة السياسية في العراق.
- محاولة التعرف على مواطن الخلل لطبيعة قضايا الاصلاح السياسي والسياسات والبرامج والخطط التي يمكن إيجاد الحلول المستقبلية لبناء دولة قوية قوامها التعددية السياسية والمؤسسات الدستورية.
- بيان آليات تمكين المرأة ورفع مستوى المشاركة السياسية والتي تعد اهم مجالات الاصلاح المهمة.

أهمية البحث:

يمكن ان يساهم البحث في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق من خلال تحديد التحديات والفرص التي تواجهها المرأة، والارتقاء بها بالسماح في عملية صنع القرار وحقها في الانتخاب، وصوغ السياسات العامة للدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وخطط التنمية المستدامة مما له الاثر الايجابي على سعة مشاركتها مستقبلاً.

إشكالية البحث:

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال الرئيس وهو كيف يمكن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق من خلال عملية الاصلاح السياسي والطريقة التي تحقق الاصلاح وانعكاسها مستقبلاً على رفع مشاركتها السياسية؟ ومن خلال هذا التساؤل البحثي السابق، يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية: ماهي آليات صياغة الاصلاح السياسي في العراق والتحديات التي تحكمها في الوقت الحالي؟ والى

أي مدى يعكس طبيعة الاصلاح السياسي على مشاركة المرأة سياسياً؟ وما مدى تأثير الاصلاح السياسي في برامج الاحزاب السياسية واثره على مشاركة السياسية للمرأة؟

فرضية البحث:

تنطلق الفرضية على أساس أن هنالك علاقة متبادلة بين تمكين السياسي للمرأة والإصلاح السياسي الموجه لدعم حقوقها السياسية، يمكن بوضع الخطط وإنشاء الآليات لتنفيذ مخرجاتها المرتبطة بها، من خلال معرفة أهم التحديات التي تواجه الإصلاح السياسي في العراق، والبرامج التي يتبعها الأحزاب السياسية تجاه المرأة المنتخبة التي تعدَّ طريقاً مباشراً لاستقرار المجتمع والتداول السلمي مما يعني تأكيد لنجاح عملية الإصلاح السياسي، إلا ان هذا النظام السياسي لايزال يفتقر الى وجود برامج اصلاحية واضحة المعالم، وذلك بسبب عدة عوامل تحكم ذلك.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي– التحليلي من خلاله نتعرف على طبيعة الاصلاحات السياسية التي ينتهجها النظام السياسي في العراق وتأثيرها مستقبلاً على مشاركة المرأة في العملية السياسية.

هيكلية الدراسة:

تضمنت الدراسة مقدمة ومبحثين، تناول الاول (الاصلاح السياسي وطبيعة المشاركة السياسية للمرأة العراقية)، اما الثاني قد جاء بعنوان (اليات ومضامين الاصلاح السياسي في العراق)، ثم الخاتمة والنتائج التي توصلت اليها الدراسة وأهم التوصيات وقائمة المصادر.

المبحث الأول

مفهوم الاصلاح السياسي وطبيعة المشاركة السياسية للمرأة العراقية

أن عوامل التغير الذي طرأت في العراق بعد عام ٢٠٠٥م، خاصة في الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية التي مر بها العراق كمدخلات ضمن المرحلة وفق معطيات أرض الواقع، فإن مجمل السياسات ومؤشرات النظام السياسي العراقي وصولاً الى المخرجات تلخصت العمل من أجل التخلص من الأزمات التي مر بها وتداعياتها على المجتمع، لذا اضحت عملية تبني الاصلاح السياسي ضرورة ملحة تتطلب مشاركة الجميع بدون تهميش أو استبعاد لاسيما المرأة من خلال تفعيل اليات التي تمكن المرأة في المشاركة في صنع القرار، مما يعزز الدور المرتقب في عملية الاصلاح السياسي في العراق.

المطلب الأول: مفهوم الاصلاح السياسي

١- تعريف الاصلاح لغوياً

يشتق الاصلاح لغوياً من الفعل (صلح)، وهو أصلح يصلح إصلاحاً، بمعنى إزالة الفساد من القوم، أي أنه على خلاف الفساد، فهو التغير من استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة، يقال: صَلَحَ يَصُلحُ صلاحاً وصلوحاً فهو صالح وصليح، والجمع صُلَحاءُ وصُلُوحُ، وتستعمل مفردة الاصلاح في الناحية المادية والمعنوي، أي حالة الانتقال والتغير من حال الى حال أفضل، أو أنه التغير عن شيء والانصراف عنه الى سواه (عبدالمجيد، ٢٠١٩، ٢٦١-٢٦٢).

والصلاح هو الحصول على الاستقامة النافعة، وجعل الشيء على تلك الحالة، وينظر الى الاصلاح ايضاً بأنه "تعديل غير جذري سواء أكان في شكل النظام السياسي أو طبيعة العلاقات الاجتماعية، يلجأ إليه لتلافي النقص أو الخطأ في الاصلاحات الدستورية أم السياسية أو الاقتصادية، خاصة عندما تكون الاصلاحات ذات طبيعة ضرورية يهدف منها تلافي الاخطاء والتقويم التي تظهر عند الممارسة والتنفيذ، لأجل تحقيق الاهداف التي يرمي اليها اصحاب القرار في حقل النشاط الانساني" (محمد وصلاح، د.ت، ٤٣٠-٤٣٩).

كما ورد ذكر لفظة الإصلاح في القرآن الكريم بدلالة إقامة الشيء وتغيير ما به من اعوجاج، والاحسان فيه الألفاظ ذات الصلة (بني سلامة، ٢٠٠٧، ٢٣١).

٢- تعريف الاصلاح اصطلاحاً:

يخضع تعريف الإصلاح لنوع الإصلاح المراد، فتعريف الإصلاح هو عملية تحسين أو تعديل ما هو خطأ، أو غير مرضي، أي تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائض، ويستخدم هذا المصطلح في العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لوصف عملية إصلاح او تحسين النظام او المؤسسة او السياسة او القانون، لتحقيق أهداف معينة، وينطوي جوهرياً على فكرة التغيير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقوق (النشاط الإنساني)، فالإصلاح هو "إزالة الخلل والفساد الطارئ على الشيء" (بريش، ٢٠٠٦)، كما أنه "إرجاع الشيء إلى حالة اعتداله بإزالة ما طرأ عليه من الفساد" (عبدالمجيد، ٢٠١٩، ٢٦٨)، وكل هذه التعريفات تدل حول معنى إزالة الفساد الذي يطرأ على الشيء وإعادته الى ما كان عليه من الصلاح والاعتدال والنفع.

٢- مفهوم الاصلاح السياسي:

أن مصطلح الاصلاح السياسي طرح بشكل جلي في الأوساط الأكاديمية الغربية عقب الحرب الباردة مع انهيار الاتحاد السوفيتي وثورات اوربا الشرقية، في سياق حركة الانتقال من نظم سياسية تسلطية الة نظم سياسية تأخذ بالأشكال المؤسسية للديمقراطية الليبرالية (بابا عربي، ٢٠١٣، ٢٣٧).

ويعرف بأنه "عملية مركبة مستمرة تهدف الى تغيير النسق السياسي والاجتماعي في المجالات والانشطة والعمليات والسلوم من أجل تحسين الأداء السياسي لتحقيق الأهداف لجميع أفراد المجتمع وتلبي الحاجات والمطالب" (السيد، ٢٠١١).

فالإصلاح السياسي يعبر عن الإلية الفعالة للنظام السياسي على ضبط تفاعلاته المتباينة بين مؤسساته الفاعلة والمختلفة من أجل إدارة شؤون الدولة والتفاعل

مع مطالب المجتمع ومعرفة كيفية التعامل معه في إطار البيئة المحيطة به، وان نجاح الإصلاح السياسي يتوقف على مدى تعبيره عن التوجهات الحقيقية لكياناته المنصهرة داخله باعتباره عملية سياسية سمتها الرئيسية التشاركية المنفتحة على جميع الأطراف والقوى من أجل اعطائهم مكانة تسهم في بناء مؤسساته وتفعيل أدوارهم (م. ح. جواد، ٢٠٢٢، ٢٨٤).

كما أنه ارتبط بشكل وثيق بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية تحقق دعم الثقة بين المواطن والنظام من جهة ، وحق المواطن في نقد السلطة والمشاركة في تصحيح توجهاته من جهة أخرى، كما انه يعني الولوج مرحلة التحول والمرور بعملية تفكيك متدرج للنظام السلطوي وصولاً إلى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي عبر آليات ديمقراطية، على أن الوصول الى صورة الحكم الديمقراطي او مرحلة تدعيم الديمقراطية تتطلب وقت أطول نسبياً، لأنها تشمل إجراءات تغيرات عميقة في بنية النظام السياسي كتعديلات دستورية، مأسسة النظام، انتخابات نزيهة، تثبيت قيم الديمقراطية. (بابا عربي، ٢٠١٣، ٢٤٠).

لذا يعد مفهوم الإصلاح ركناً أساسيا مرسخاً للحكم الصالح، من مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في القرار والعدل، وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة والرؤية الاستراتيجية، فهو تحديد للحياة السياسية وتصحيح لمسارتها ولصيغها الدستورية والقانونية، بما يضمن توافقاً عاماً للدستور وسيادة القانون، وفصل للسلطات وتحديداً للعلاقات فيما بينها، عليه فإن عملية الإصلاح لا تحدث في فراغ ولا تنطلق لمجرد الرغبة في التغيير، إذ نجد لابد من توافر بيئة مناسبة او ظروف موضوعية تدفع باتجاه الإصلاح، وذلك لتجنب الآثار السلبية المترتبة على بقاء الوضع على ما هو عليه، من خمود وجمود ولاستعراض هذه الظروف والكيفية التي تتم فيها عملية الإصلاح وحجم أو درجة الإصلاح المطلوبة، فإنه لابد من الإشارة الى الحقائق (الكيلاني، ٢٠١٧، ٣٠٥-٣٠٦).

لقد جاء مفهوم الإصلاح بشكل متداول في الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالعديد من المفاهيم كـ " التنمية السياسية" Political Development ، أو التحديث Modernization، أو التغير السياسي Political change، أو التحول Transition، أو التغيير Change (السيد، ٢٠١١).

تعددت التفسيرات النظرية للإصلاح السياسي بحسب التوجهات الفكرية المختلفة التي تقوم على مبدأ المزاوجة بين الديمقراطية والتنمية في ظل وجود سلطة سياسية تقوم على الحد الأدنى من الحكم، في ظل بيئة تنافسية مصدرها الرئيس تحقيق المصلحة الفردية، واتجاه اخر يرتكز في نظريته التفسيرية للإصلاح السياسي بناءاً على التطورات المرحلية التي تتوقف عليها تحقيق الوحدة الوطنية والهوية السياسية والتوفق النخبوي حتى البلوغ الى نظام حكم ديمقراطي تعددي (م. ح. جواد، ٢٠٢٢، ٢٨٤)، وبذلك هي تعكس عند حدوثها دينامية المجتمع في اتجاهه نحو تحقيق وتجسيد مبدأ "التحول" أو التغيير" الذي يسمح بتكوين إطار السياسة وفقاً للمعايير والمستويات والصيغ المعاصرة، أي أن التنمية الشاملة تتجسد في تلك العملية التي بمقتضاها يحدث تغير في القيم والاتجاهات السياسية والنظم والبنى وتدعيم ثقافة سياسية جديدة، بحيث يؤدي ذلك كله الى مزيد من التكامل للنسق السياسي وزيادة كفاءة النظام وفاعليته حتى يمكنه ذلك من مباشرة وظائفه وأدواره بدرجة عالية من الكفاءة وإنجاز السياسات العامة والتأثير في جوانب ومجالات الحياة الاجتماعية والسياسية، ومن ثم بناء فلسفة الحكم الراشد التي تشكل الأداة الأساسية المستخدمة في ترقية الممارسة السياسية للأنظمة والرفع من درجة جودتها السياسية (قسايسية، ٢٠١٣، ٣).

إن السمات الأساسية التي يجب توافرها في أي مشروع إصلاح سياسي هو امتلاكه آليات الذاتي المستمر الذي يمكنه من رفع الكفاءة مع متطلبات الاستقرار والتغييرات الدولية ،في الوقت نفسه الرغبة في تطوير وتحديث النظام السياسي، وهذا يتوقف على مستوى احتياجها بمعنى ان يكون تطويره بصورة شاملة كأن يكون اعادة

بناءه وهيكليته أو بصيغة تركز فقط على مستوى معين كالإصلاح في مؤسسات الدولة مثلاً (م. ح. جواد، ٢٠٢٢، ٢٨٦)، التي تعد إصلاحات ناقصة بلا جدوى أو مضمونها لا يندرج تحت مفهوم الإصلاح أو أي تغيير حقيقي يتضمن سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسائلة والرؤية الاستراتيجية .

أن أصل فكرة الإصلاح السياسي لا يمكن تحدث في فراغ أو مجرد الرغبة في التغيير، إذ لابد من توافر بيئة مناسبة مواتية لظروف موضوعية تدفع نحو الاتجاه الصحيح، لتجنب الآثار السلبية المترتبة على بقاء الوضع على ما هو عليه، من جمود وخمود، ولاستعراض هذه الظروف والكيفية التي تتم فيها عملية الاصلاح وحجم او درجة الاصلاح المطلوب عادة ما تتم بظرف الأزمة، فهي نقطة الانطلاق التي تمثل الخطر أو التحدي للنظام القائم، وبالتالي فلابد التصدي لهذه الأزمة بإجراء إصلاحات جذرية، وقد تكون الأزمة خارجية تهدد أمن واستقرار أو كيان الدولة، وقد تكون الأزمة ناتجة عن وضع داخلي مثلاً تردي الأوضاع الاقتصادية أو عدم الاستقرار السياسي والأمني أو فقدان الشرعية في نظام الحكم، وتكون هذه العوامل مجتمعة الاستجابة العقلاني لمواجهة هذه الظروف الاقتصادية والسياسية في تبني سياسة الاصلاح في نظام ما . (السيد، ٢٠١١).

والخلاصة أن مفهوم الاصلاح السياسي هو التعديل والتغيير نحو الافضل لوضع فاسد وسيء، لاسيما في سلوكيات وممارسات مؤسسات تشوبها الفساد او تكون متسلطة، او مجتمعات متخلفة أو ربما لإزالة ظلم وتصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج ، مرتبط بالتغيير المنضبط على مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والتنظيم الدستوري لسلطات الدولة والتركيز على مبدأ المشاركة الشعبية بكل مستوياتها، واستقلالية إدارة اجهزة الدولة وضمان المبادئ الاساسية للحقوق والحريات العامة التي كفلها لهم القانون والدستور.

المطلب الثاني: طبيعة المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣

أن مشاركة السياسية للمرأة العراقية كان واضحاً بعد عام ٢٠٠٣م، فقد هيأت لها الفرصة الحقيقية بأن تدخل معترك العمل السياسي والمشاركة في السلطة التشريعية في العراق، لتثبيت حقوقها السياسية وتمركزها في مواقع قيادية في مؤسسات الدولة، عن طريق الكوتا النسائية التي عدَّت من أهم المكتسبات الذي مكّنها من الدخول الى مختلف المؤسسات القيادية والسياسية والذي ورد ضمن قانون إدارة الدولة الذي وضعه بول برايمر الحاكم العسكري في العراق، وبعد صدور الدستور العراقي النافذ في ٢٨/كانون الأول/ ٢٠٠٥م، وبفعل تطبيق نظام الكوتا وفق المادة (٤٩) (دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥، المادة (٤٩)) التي نصت على "يستهدف قانون الانتخابات الحالي تحقيق نسبة تمثل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب" ، بهذا القانون أكد ضرورة وجود المرأة كمرشحة في القوائم الانتخابية، وبذلك ضمن مشاركة المرأة في الحياة السياسية كعضوة في الجمعية الوطنية، وهذا ما نص عليه قانون الانتخابات رقم(١٦) لسنة ٢٠٠٥م، في المادة الحادية عشرة منه (دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥، المادة (١١)).

الا أن قلة تمثيل المرأة في لجنة كتابة الدستور الذي مثلت فيه المرأة تسعة مقاعد من اصل ٥٩ مقعد، الامر أدى الى قلة البنود التي تضمنت للمرأة حقوقها في الدستور كغياب التمثيل النسبي للمرأة في سلطات الدولة الأخرى، وايضاً افتقد لنص قانوني يضمن فيه الكوتا في السلطات التنفيذية والقضائية، أضف أن نظام الكوتا النسائية قد كقل أن تكون للنساء نسبة ٢٥٪ من المقاعد في مجلس النوب، يعد ذلك ان يكون عرضة لإساءة التفسير والتلاعب المحتمل، فأغلب اللوائح لا تحدد بشكل واضح كيفية وجود المرأة التي تفوز بأصوات كافية لتشغل مقعد نيابي خارج نطاق الكوتا، مما يؤدي الى تشويه تطبيق نظام الكوتا النسائية، وبالتحديد، إذ لم تحقق نسبة ٢٥٪ من الأصوات التي تم الإدلاء بها، فهنا القانون يشترط تخصيص مقعد لامرأة بعد أن يفوز رجل بمقعد، أي إذا فازت امرأة بمقعد مباشرة (سواء في المرتبة الأولى او الثالثة) على سبيل

المثال، فإن القانون لا يحدد ما إذا كان مقعد المرأة حسب الحصة سوف يلي أول ثلاثة مرشحين يتم انتخابهم، حسب النوع الاجتماعي، وهنا يتم تفسير القانون المقاعد الخاصة بالحصة لكل مقعد رابع، بغض النظر عن جنس المقاعد الثلاثة المنتخبة سابقاً (شيريلو ورودي، ٢٠١٩، ١٥).

لذا فأن الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة في العراق بعد التغيير الحاصل عام ٢٠٠٣م، ليس ذات أبعاد قانونية وسياسية فحسب، ولكنه انعكاس لأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كما أن جدوى تلك المشاركة في العملية السياسية ونسبة تمثيل المرأة في مؤسسات صنع القرار هو جزء تكاملي لعملية بناء الديمقراطية في العراق، فدور المرأة في السياسة لم يكن له أثر مهم في تبني سياسات تدعم المساواة النوعية وتعزز الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ، لذا فإن علاقتها بمؤشرات التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي لم تستطع منها بوجود علاقة وثيقة وتفاعلية، فالتقدم في قضية تمكين المرأة مرتبط بشكل رئيس بالسياسات العامة في مجال التعليم والصحة والعمل والقوانين المتعلقة بها (عدلي، د.ت).

ان تأكيد حق المرأة في المشاركة السياسية هو أحد الأهداف التي تسعى الى تحقيقها كل الجهات المهتمة بالمرأة، ويتمحور اساساً في حق الانتخاب والترشيح في كافة الهيئات المنتخبة، ومشاركتها على قدم المساواة في رسم سياسات الحكومة، والحصول على قدر من الحرية السياسية لتحسين أوضاعها ومعالجة القضايا التي تؤثر عليها مستقبلاً، وتولي كافة المناصب والوظائف في كافة المستويات، دون تمييز بما في ذلك التمثيل الدولي، ومساهمة المرأة في المنظمات والاتحادات غير الحكومية المهنية بالحياة العامة (رشيد، د.ت).

ومن التشريعات الدولية حول الحقوق السياسية للمرأة أتفاقية (سيداو) الفضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩م، ومن مؤشرات تمكين المرأة وتحسين وضعها السياسي في شتى المجتمعات من خلال (صالح، ٢٠٠٥، ٢٦٩):

١. التصويت في جميع الانتخابات العامة والترشيح لجميع الهيئات.

٢. المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ السياسة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.

٣. المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للدولة والتي تمثل عمليا بـ :

أ- أشراك النساء في المواقع القيادية ومشاركتهن في اللجان والمواقع العامة.

ب-إتاحة فرصة التعليم والتدريب غير التقليدية أمامهن.

ت-إشراك النساء في عملية صنع القرار واتخاذها.

ث-اكتسابهن المهارات ومقدرات تنظيمية بهدف إنشاء جماعات وتنظيمات نسوية للمطالبة بحقوقهن .

إن المتتبع لمشاركة المرأة في المجلس النواب العراقي في عام٢٠٠٣م، انها أخذت بعداً من حيث العدد بتخصيص نسبة ٢٥٪ التي اقرت في المادة (٣٠) الفقرة/ج في الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، الذي عدّ مشاركة المرأة من الأمور الهامة والملازمة لحقوق الانسان والديمقراطية، وان العملية الديمقراطية العراقية تبقى ناقصة مالم يتم اشتراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل في إدارة الدولة والمجتمع في رسم سياستها؛ فقد أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية ومجالس المحافظات بتاريخ ٢٠٠٥/١/٣٠، فكان عدد النساء المنتخبات (٨٧) امرأة من أصل (٢٧٥) عضو منتخب في مجلس النواب، أي ما يقارب (٣١٪) من مجموع المقاعد وقد فرض قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥م، في المادة الحادية عشرة منه (جريدة الوقائع العراقية، ٢٠٠٥)، على ادراج اسم أمراه واحدة على الأقل ضمن أول ثلاث أسماء في القائمة، ليصبح بذلك عدد النساء (٧١) نائبة، وقد جاء العراق في الترتيب (٣٢) لتصنيف الاتحاد البرلمان الدولي لعام ٢٠٠٨ " (العبيدي، ٢٠١٠).

أما الانتخابات البرلمانية في دورتها الثانية بتاريخ ٢٠١٠/٣/٧م، وفق التعديل الذي جرى على القانون الانتخابي المرقم (٢٦) في ٩ كانون الأول لسنة ٢٠٠٩م

(سلومي، د.ت، ١٢٦)، فالمادة (٣/أولاً)، الذي صادق عليه مجلس الرئاسة في ٢٠٠٩/١٢/١٣م، على قرار مجلس النواب رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٩م، والمتضمن مجموعة تعديلات على قانون الانتخابات لعل ابرزها، قد سمح القانون للمقيمين من العراقيين في الخارج بالتصويت لقوائم مرشحي محافظاتهم، وتمت إضافة نسبة النمو السكاني بمعدل (٢.٨) لكل محافظة، واصبح عدد أعضاء مجلس النواب هي زيادة مقاعد مجلس النواب الى (٣٢٥) مقعداً، بعد ان كان (٢٧٥) مقعد، وتحقيق نسبة تمثيل النساء (الكوتا النسائية) بأن لا تقل ربع أعضاء مجلس النواب، واعتماد نظام التمثيل النسبي وتغيير القائمة من المغلقة الى المفتوحة نسبياً[١]، وبذلك قسم العراق الى ١٨ دائرة انتخابية بعدد المحافظات (نظام الدوائر المتعددة) بدلاً من الدائرة الواحدة ، كما اقر القانون تصويت العراقيين في الخارج، ووفق المادة (٢٢) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم لسنة ٢٠٠٨، التي نصت على "تكون لكل محافظة وتبعاً للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة في انتخاب مجالس المحافظات"، ، واظهرت النتائج نسبة (٢٧.٣٪) من أجمالي المجالس المحلية في عام ٢٠٠٩م" (الخنساء، ٢٠١٠، ٢).

فقد حصلت المرأة على (٨١) مقعد من مجموع (٣٢٥) مقعد اي بنسبة ٢٩٪ من اعضاء مجلس النواب، فقد شهدت هذه الدورة الانتخابية صعود نساء خارج نظام الكوتا وحصولهنّ على أصوات تؤهلنّ للعضوية مجلس النواب لأول مرة مما يدل على تقبل النخب السياسية لاشتراك المرأة المستقلة سياسياً، التي تمتلك مؤهلات علمية وقيادية، إذ بلغ عدد المشاركين اكثر من (٢٠٠٠) مرشحة من بين (٦٥٣٩) مرشح

(١) نظام القائمة المفتوحة: يكون الناخب خياريين: إما ان يصوت للقائمة فقط من خلال وضع إشارة في مربع مخصص للقائمة، أو التصويت لأحد المرشحين بوضع إشارة أخرى في المربع الذي يشير الى رقم لمرشح، وخما يتيح التصويت بموجب القائمة المفتوحة الحق في اختيار المرشح ويضمن تصويت المقترح للمرشحين الذي يرغب في ترشيحهم ضمن قائمة الكيان واستبعاد الأشخاص الذين لا ينزي ترشيحهم (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ٢٠٠٩، ٣-٤).

في عموم الدوائر الانتخابية في العراق، مما يدل أن المشاركة الفعالة للعنصر النسائي، وقد مثلت المرشحات مداً واسعاً من الأطياف السياسية من الليبراليين والمحافظين ومن علمانيين واسلاميين (دائرة رصد الأداء وحماية الحقوق، قسم حقوق المرأة، ٢٠١٧، ٢)، إلا اختفاء المرأة تقريباً من المجلس الوزاري بعد تسمية امرأة واحدة كوزيرة مقارنة مع (٤) حقائب وزارية شغلتها في الانتخابات السابقة يعد انكماشاً واضحاً في مشاركة المرأة في المناصب السياسية العليا، وربما لعدم كفاءة النساء اللاتي شغلنّ الوزارات سابقاً وحداثة عهدهنّ بهكذا مناصب، أو ربما يعود الى استهانة الحكومة بالعنصر النسوي ومصادرة حقوقها (عبودي، ٢٠١٢).

كما شاركت المرأة رئاسة خمس لجان منها (الصحة، والخدمات، والمهجرين، ولجنة المرأة ولجنة شؤون الاعضاء) وكان للمرأة حضور واضح في جلسات البرلمان والمداخلات التي قامت بها بعض البرلمانيات والتي اخذت فيها المرأة حيزاً واسعاً للمناقشة في الجوانب السياسية والقانونية (ص. إ. جاسم، ٢٠١٥، ١١٢).

ومن الملاحظ أن اللجان الرئيسية الأكثر سيادية وحساسية لعام ٢٠٠٦/٢٠١٠م، غابت المرأة او قلت نسبة تمثيلها، مما يعكس التوجهات السياسية التي تقف وراء ذلك بأن معظم النائبات تم توزيعهنّ على لجان المجلس بدون مراعاة للرغبة او التخصص مثلاً غياب المرأة في لجان الأمن والدفاع والمصالحة الوطنية، ولجنة العمل والشؤون الاجتماعية، مما يؤكد احتكار الرجال اللجان السيادية وحسر المرأة ضمن نشاط في لجان مجال التعليم والصحة والمرأة والأسرة والطفولة، ولم تحصل ايضاً المرأة البرلمانية على رئاسة اللجان المؤقتة سوى لجنتين، إلا أن الدورة الانتخابية الثانية كانت أكثر فاعلية ومشاركة المرأة من الدورة السابقة بحكم الخبرة التي اكتسبتها في مجال العمل السياسي.

في حين كانت انتخابات الدورة الثالثة لمجلس النواب لعام ٢٠١٤م مشحونة بوضع اقليمي دولي حساس جداً، فقد حصدت المرأة عدداً من المقاعد حوالي (٨٧)

من مجموع (٣٢٩) من مجلس النواب اي بنسبة حوالي ٢٦٪، ايضاً استطاعت أن يكون لها دوراً رئيساً في الانتخابات كمرشحة بالرغم من تباين وجودها ضمن القوائم الحزبية إلا أنها شغلت اربع نساء مناصب لرئاسة لجان من اصل(٢٦) منصب ومنها لجنة التربية النيابية ولجنة حقوق الانسان ولجنة المرأة والاسرة والطفولة، كما كان لها دور في أزمة النازحين بعد سقوط الموصل ومعاناتهم وما تعرض من تدهور بالأوضاع الامنية والعنف الموجه ضدها (ص. إ. جاسم، ٢٠١٥، ١١٢)، مما يعني انها كان لها دوراً مميزاً في الدورة الانتخابية الثالثة واكثر نشاطاً في المجلس النيابي.

أما الدورة الانتخابية الرابعة لعام ٢٠١٨م، فقد أقر قانون انتخابات مجلس النواب رقم (١) لسنة ٢٠١٨م، لأول مرة نظام التصويت الإلكتروني في الانتخابات البرلمانية التي أجريت سنة ٢٠١٨م، في جميع المناطق بدون استثناء، بذلك يتيح نظام التصويت الالكتروني اعتماد البطاقة الإلكترونية[١] للناخب بما يتيح سهولة مشاركته في الانتخابات، وإعطاء صوته دون تعقيد، وحسب طريقة سانت ليغو المعدلة، الصادرة من مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والمصادق عليها في ٣/٢٣/ ٢٠١٨م، تضمنت اللائحة، بتوزيع جميع المقاعد بغض النظر عن جنس المرشح، وإذا لم تحصل النساء على ٢٥٪ من المقاعد، بالنسبة لكل محافظة، فقد تم تخصيص أحد المقاعد التي فازت بها قائمة الأحزاب لامرأة بعد كل ثلاثة فائزين من الرجال، وإذا كان ذلك لا يتحقق حصة الـ ٢٥٪ من المقاعد فهنالك ست خطوات إضافي منصوص عليها في اللائحة لضمان حصول النساء على (٨٣) مقعداً على الأقل، فقد ترشحت

(١) بطاقة الناخب الالكترونية: أطلقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق توزيع بطاقة الناخب الإلكترونية التي تمثل البطاقة التعريفية للناخب وهي شريحة بلاستيكية تحتوي بداخلها على ذاكرة تتضمن البيانات عن الناخب وتحدد مركزه الانتخابي، والغاية منها هو الحد من عملية التزوير وتسهيل اقتراع الناخبين (عباس وجاسم، ٢٠١٢، ٣٤٢).

أكثر من (٢٠٠٠) امرأة أي حوالي نسبة ٢٨٪ من اصل (٧٠٠٠) مرشحاً، وفازت (٢٢) مرشحة بمقاعد هذا النظام دون الحاجة الى الكوتا (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ٢٠١٨)، تم تحديد (٦٥) مقعداً اضافي للمرأة، وبناءً على نسبة الكوتا، بلغ عددهنّ (٨٣) امرأة برلمانية من أصل (٣٢٩) مقعداً، وبهذا فقد احتل العراق المرتبة (٦٧) على مستوى العالم من نسبة النساء في البرلمان من (١٩٢) دولة، الامر الذي يؤشر بتطور الاداء البرلمانية ومنحها الثقة بمشاركة نوعية لا كمية، إلا أن الملاحظ عدم تسنم اي امرأة منصب وزاري في حكومة عادل عبد المهدي، مقارنة مع الدورات الانتخابية السابقة (إبراهيم، ٢٠١٨)، لعل السبب يعود الرفض المجتمعي في تولي النساء مناصب سيادية عليا في الدولة العراقية بسبب العادات والتقاليد المجتمعية في العراق.

وفي الاول من تشرين لعام ٢٠١٩، انطلقت المظاهرات وحراك جماهيري كبير لم يشهد له تاريخ السياسي العراقي المعاصر، بالمطالبة بالعدالة الاجتماعية والمساواة وفرص العمل والقضاء على الفساد، وشملت التظاهرات جميع محافظات العراق وتفاعل معها جميع اطياف المجتمع العراقي من مثقفين وشباب وناشطين وأكاديميين ومؤسسات المجتمع المدني، ونظراً لدعوات الإصلاح العديدة التي صدرت عن مختلف الفعاليات الرسمية والشعبية في العراق، فقد اضطلع قانون الانتخاب رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠م، الذي عدَّ السبب في المشاركة الواسعة للمرشحات للحصول على عضوية البرلمان ، كان لها اثراً في اعطاء المرأة حضوراً مميزا ومشرفاً لتنوع المشاركة والمطالبة من التخلص سطوة الاحزاب وتأسيس لدولة يسود فيه العدالة والقانون والمواطنة، وحماية المرأة من الاقصاء والتهميش والمطالبة بحقوقها، ولعل اهم مطالب النساء هو تعديل

الدستور إذ نجحت في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (١٣٢٥) الذي عدّ المرأة عنصراً فعال في بناء السلام وحفظ الأمن (أحمد ومثنى، ٢٠٠٩، ١٠٣).

وجرت الانتخابات الاخيرة في ٢٠٢١/١٠/٧م، كانت نسبة المشاركة قليلة بسبب الاحباط للقوى الساعية للتغيير لانتفاضة تشرين والرفض الشعبي بسبب اصرار القوى المتصدرة للمشهد السياسي دون اي تغيير يذكر، فقد حصلت المرأة على (٧٩) مقعد من اصل (٣٢٩) مقعداً في المجلس النيابي، وهي اعلى نسبة تحققها المرأة بعد عام ٢٠٠٣م، إذ تمكنت المرأة بحصولها على (١٤) مقعداً من الكوتا المخصص لها، فقد اظهرت النتائج فوز (٥٧) امرأة بقوتها التصويتية خارج نظام الكوتا (صالح، ٢٠٠٥، ٢٧٠).

الامر الذي يدل على ان المجتمع العراقي يدرك ان الفروق بين الرجل والمرأة لم تعد موجودة وهذا يؤكد تعزيز مكانة المرأة السياسية ومشاركتها في الحياة السياسية من خلال تمثيلها البرلماني وتخطيها حاجز الكوتا ونأمل ان يكون لها دور فاعل في الحكومة العراقية.

المبحث الثاني

آليات ومضامين الاصلاح السياسي في العراق

أن الإصلاح يأتي بالأساس من مبادرة النخبة الحاكمة بالدفع نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية، عن طريق خلق فئات تستفيد من عملية الإصلاح، أي خلق جبهة الإصلاح لكي يكتب لها النجاح والاستمرارية، فكلما تتسع قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح كلما زادت شرعيتها، فالإصلاح الذي يتم من أجل ضمان الحريات وتحقيق مصالح المجتمع، لاشك يدفع إلى التمسك به وحمايته ممن يحاولون عرقلته أو الإساءة إليه، وهنا لابد أن يؤدي الإصلاح إلى حراك اجتماعي وخلق إرادة مجتمعية، بمعنى أن المبادرات الإصلاحية من أعلى إصلاح تدريجي من الأسفل، وبخلاف ذلك فإن الإصلاحات الجزئية والغير مؤثرة يسهل التراجع عنها، وذلك لغياب الجماهير التي يمكن أن تدافع عن هذه لإصلاحات ويتمسكون بها (الخزعلي، د.ت، ١١٥).

إن ممارسة الحياة السياسية تعني بلوغ المشاركة لإدارة الشأن العام مما يعني ممارسة الحقوق والواجبات السياسية وتحقيق مبدأ المواطنة بمشاركة كاملة وحقيقية، وتحقيق ارتباط بالمساواة بين أفراد المجتمع بغض النظر عن المذهب أو الدين أو الجنس أو التمييز ضد المرأة التي تعد أحد المؤشرات الرئيسة نحو الديمقراطية التي اساسها المفاهيم والمبادئ تحررية تحظى باهتمام بقضية المرأة.

المطلب الأول: معوقات مشاركة المرأة العراقية في الحياة السياسية

أن تطور النظام السياسي في العراق كان يفترض ان يراعي العوامل التاريخية والاجتماعية للبلد بسبب الارتباط الوثيق للإصلاح والتحديث السياسي بالواقع المجتمعي بكافة ظروفه وتكويناته كونه خاضع للتلاعب من قبل السلطة، فمعظم الأحزاب والكتل السياسية لا تقدر دور المرأة وإمكانياتها في العمل السياسي وتتبنى المفهوم الخاطئ للمشاركة الشكلية التي لا تتعدى امرأة هنا وهناك، ليس من خلال التمثيل في الهيئات العليا أو الترشيح للانتخابات فحسب، بل وعلى المستوى القاعدي من خلال تكوين

الكادر الحزبي النسائي سياسياً، فقد اكتفت الأحزاب السياسية بتكوين لجان المرأة الهدف المعلن منها هو تفعيل العضوية النسائية فقط (بيبرس وآخرون، ٢٠٢٠، ١٦).

إن المشاركة السياسية للمرأة دليل على وعي المجتمع لذاته وحضارته، فهي ظاهرة حضارية وسياسية، حين يصل المجتمع الى مرحلة من الرقي والتقدم، تصبح مشاركة المرأة في العمل السياسي من قضاياه الأساسية، كما أن درجة الوعي في المجتمع العراقي لم تسمح حتى الأن بخوض المرأة للعملية الانتخابية على قاعدة برنامج واضح (العزاوي، ٢٠١١، ١٦٠).

إن المتتبع للمشهد السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، اعطى صورة نمطية للمرأة العراقي التي خاضت غمار العملية السياسية، باعتبارها مكملاً عديداً في قوائمها الانتخابية نتيجة اعتماد نظام الكوتا في الانتخابات التشريعية الذي منحها الدستور العراقي عام ٢٠٠٥م، بنسبة ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب، الأمر الذي أسهم لاحقاً في تراجع حظوظها في الانتخابات، والتحديات الكبيرة في خوضها نتيجة خضوعها لسطوة الأحزاب السياسية من جهة، وعدم قدرتها على تشكيل أحزاب نسوية يمكن لها خوض الانتخابات بعيداً عن نظام الكوتا (بيبرس وآخرون، ٢٠٢٠، ١٦).

لذا تواجه المرأة العراقية العديد من المعوقات في مجال المشاركة السياسية، ومن أبرز هذه المعوقات (علاوي، ٢٠١٦، ٨١–٨٢):

١– **معوقات مجتمعية للمرأة**، ان القيم والنسق التقليدي حول المرأة، كالعوامل الثقافية والاجتماعية لا تزال تمارس تأثيراً سلبياً تجاه دور المرأة، لأنها تصنف الرجل للأدوار العامة والمرأة للأدوار الخاصة، وهناك اعرافاً تنظر الى المرأة باعتبارها في مستوى ادنى من الرجل لاسيما في القضايا السياسية، بمعنى الرجل اكثر قدرة من المرأة على تحمل تبعات العمل في المجالات السياسية، حيث تفتقد المرأة حرية الحركة لتحقيق ما تعتقد انه يناسبها حتى في مجال وصولها للبرلمان.

فالثقافة السائدة في المجتمع العراقي من أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، حيث ينظر إلى المرأة عادة على أنها ضعيفة وغير قادرة على تحمل المسؤولية السياسية.

٢- **تحديات موضوعية**، أن الظروف القاسية التي مر بها العراق خلال العقود الماضية وأثرها السلبي على بيئة ومؤسسات المجتمع كافة، بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي – السياسي، وهشاشة الوضع الأمني نتيجة ضعف الاستقرار السياسي، الذي أثر بشكل واضح على الاستقرار الاجتماعي، بدوره إثر على أداء المرأة لمهام الدور السياسي بها، وتتعرض المرأة العراقية في بعض الأحيان للعنف والتهديدات من قبل الجماعات المتطرفة والمسلحة، مما يجعلها تتردد في المشاركة في الحياة السياسية.

٣- **معوقات سياسية وقانونية:** تمثلت في ضعف الارادة السياسية لبلورة قوانين تقوم على المساواة في الحقوق واقتصارها على المساواة امام القانون، ، فنجد ان المرأة العراقية تواجه بعض القيود القانونية التي تحول دون مشاركتها في الحياة السياسية، منها ما يخص تصدي المرأة في ما تقدم حول موقف الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥م في اقراره للحقوق والحريات واخص بالذكر المادة (١٤) منه والمادة(١٦) في التساوي بالفرص والحقوق سواءاً للرجل أو امرأة، إذ وفي هذا السياق لابد بيان الاسانيد الموافقة في القانون العراقي لتولي المرأة كمنصب رئيس الجمهورية الذي بينته المادة (٦٧) من الدستور (دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥، المادة (٦٧))، نجد ان هذا المنصب لا ضير ان يشغل من النساء او الرجال ولا يوجد مانع يمنع المرأة من تصدي هذا المنصب، حيث بينت المادة (٦٨) (دستور جمهورية العراق، ٢٠٠٥، المادة (٦٨))، الشروط في المرشح لرئاسة الجمهورية، عليه فإن آلية الترشيح لهذا المنصب لم يميز بين المرأة والرجل او نائب اول او ثاني، كما ان مفهوم المساواة في تولي الوظائف العامة، فإن مبدأ المساواة لأشغال الوظائف الإدارية في الأصل هو اتاحة الامكانية للجميع في تولي الوظائف العامة ويكون اساساً لتوليته شروط ومؤهلات عامة تسري

على الكل دون تمييز، ما جاء في المادة (٢٠) من الدستور العراقي النافذ والتي تنص على " المواطنين رجالا ونساءاً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب" وهنا جاء التأكيد على ان الحق في تولي الوظيفة العامة دون ان يتسبب باختلاف الأصل او الدين او الجنس او الرأي او أي سبب اخر استبعاد أي أحد شغل تولي وظيفة عامة ما دامت الشروط التي حددها القانون، ولا يقتصر على الرجل والمرأة، حيث لم توجد معوقات قانونية تحول دون ممارسة المرأة العراقية لحقها في التصويت او المشاركة في الحكومة (الموسوي، د.ت، ٣٧٧)، إلا ان مشاركة المرأة الفعلية في الحياة السياسية محدودة جداً، بالرغم من ان القانون العراقي على الصعيد الدستوري والتشريعات العادية اعطى الحرية الكاملة للمرأة العراقية في تولي الوظائف العامة وايضاً المشاركة السياسية ، إلا أنه يتبين لنا وجود فجوة ملحوظة بين ما نص عليه الدستور والقانون بشان حقوق المرأة السياسية، وبين الممارسة الفعلية التي تجعل من تلك النصوص امراً نظرياً يصعب تطبيقه على أرض الواقع لعدم وجود آليات مناسبة لتنفيذ هذه النصوص بعدم السماح للمرأة بالترشح لمناصب سياسية معينة (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١٩).

٤- ضعف دور الاحزاب السياسية في دعم المرأة، فمما لاشك فيه ان الاحزاب العراقية تعد من اهم ميادين المشاركة السياسية وهي المجال القانوني للتعبير عن الرأي وتقديم الحلول والبدائل والبرامج وممارسة الحق في السعي للحصول على السلطة من خلال صندوق الانتخاب، وعليه فإن مشاركة المرأة في نطاق واسع يُعد احد المؤشرات المهمة على مدى اندماجها في الحياة السياسية، غير ان الواقع يؤكد ضعف دور الاحزاب السياسية في دعم المرأة على مستوى اعداد الكوادر النسائية ودمجها في هياكل الاحزاب لترشيحها في قوائمها، التي لا تتعدى تمثيل عدد قليل من النساء، ويتضح ذلك موقف الاحزاب ليس من خلال التمثيل في الهيئات العليا او الترشيح للانتخابات فقط، بل على المستوى القاعدي من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسياً، والاكتفاء احياناً بتكوين لجان للمرأة الهدف منها المعلن هو تفعيل العضوية النسائية.

كما ان سيطرة الأحزاب السياسية والكتل في العراق كان له الأثر الواضح والمعرقل لنشاطها، إذ أن الالتزام الحزبي والأيديولوجي سمة في الحياة الحزبية، إلا انها أخذت بعداً واسعاً في سيطرة الأحزاب والكيانات السياسية على المرأة البرلمانية العراقية بشكل مبالغ فيه، حتى أفرغ قدرتها في اتخاذ القرار وأصبحت أسيرة حزبها (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١٨).

٥- **الفساد:** يعتبر الفساد له تأثير سلبي وأحد المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، الذي يؤدي الى قلة الثقة في المؤسسات السياسية، مما يمكن ان يؤثر على رغبة المرأة في الحصول على الدعم اللازم للمشاركة في الانتخابات وقلة التمثيل السياسي لها والحصول على المناصب السياسية.

٥- **النظام السياسي الانتخابي وقلة الدعم المالي:** يلعب دوراً اساسياً احياناً في اعاقة التمثيل النسوي، فهنالك انظمة انتخابية تؤثر على نتائج الانتخابات ويؤثر بالتالي على تشكيل المجالس التمثيلية، ويعكس ذلك احياناً على تمثيل النساء، اذ شاركت المرأة مثلاً في انتخابات البرلمان الاول وتم انتخاب (٨٧) امرأة للبرلمان اي بنسبة ٣٣٪ من مقاعد البرلمان وفق مبدأ الكوتا، ولكن هذه النسبة انخفضت الى ٢٧٪ في انتخابات مجلس النواب الثاني في كانون الاول لسنة ٢٠٠٥ وعزى ذلك الى انخفاض تمثيل النساء ان الانتخابات الاولى اتبعت نظام الدائرة الواحدة والقائمة المغلقة، فكانت حصتها دون تجزأه، اما في الانتخابات الثانية فكانت القائمة المغلقة اتبع فيها نظام تعدد الدوائر مما ادى الى تفرق الاصوات.

كما ان قلة الدعم المالي الذي تواجهه المرأة العراقية بصعوبة الحصول على الدعم المالي اللازم للمشاركة في الانتخابات والحملات الانتخابية، مما يجعلها تتردد في المشاركة في الحياة السياسية.

٥- **الظروف الذاتية للمرأة في البرلمان:** التي تضمنت قلة الوعي بالمسؤولية والمعرفة والخبرة السياسية في العمل السياسي، فقد تراجعت تمثيل النساء في الحكومة من ست

وزيرات في عام ٢٠٠٤م الى وزيرة واحدة او اثنين، كما وجود نسبة قليلة في مراكز صنع القرار في الوزارات ومؤسسات الدولة.

وما يمكن قوله بهذا الصدد، بالرغم من تلك المعوقات فان الواقع السياسي يشير اهمية الأجراء القانوني حق المرأة السياسي، وبدونه لا تستطيع المرأة المنافسة للوصول الى التمثيل البرلماني والمشاركة السياسية، ومن الملاحظ أن نسبة مشاركة المرأة في البرلمان في حالة متأرجحة بين الصعود والانخفاض، فبالرغم من إصدار قانون الانتخابات في الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥م، الذي ضمنَّ للمرأة حق الشراكة السياسية والتمثيل البرلماني في قوائم الكيانات، إلا أن حصول النساء على مقاعد في البرلمان جاء على أساس القوائم الحزبية ،هو الضامن لمصلحة الأحزاب المشاركة في الانتخابات قبل ضمان مصلحة المرأة العراقية في التمكين لوصول مرشحات تتوفر فيها المؤهلات القيادية التي تجعل ها غي مراكز صنع اتخاذ القرار.

بالرغم من وصول المرأة الى مجلس النواب إلا أن الرجل هو من يحتكر العمل السياسي، وخاصة الأحزاب والكتل السياسية التي تمنع المرأة من أخذ فرصتها، ويظهر ذلك جلياً عن طريق الأعداد الهائلة من المرشحات النساء في الانتخابات البرلمانية خاصة الأخيرة، والتي وصلت اليه بالقياس الى اعداد مرشحات الدورات الانتخابية الماضية، لكن مع ذلك لم ينجح أغلبهن في منافسة الرجل او منافسة المجتمع الذكوري وعاداته، استحقاقها الفعلي وفقاً ما تملكه من مؤهلات وقدرات قيادية (علوان، ٢٠١٥، ٨٤).

إذ ما زالت الكتل والأحزاب السياسية غير داعمة بشكل منصف للنساء المنخرطات بالعمل السياسي، فهي لا توفر فرصاً كبيرة للتدريب أو المشاركة (البغدادي، ٢٠١١، ٥٧)، وتسيطر أليات استخدام العنف والفساد وسلاح المال السياسي على المناخ الانتخابي، ما أدى الى إحجام من المشاركة، وعادة ما تحجم عن الادلاء بأصواتهن لأنهن لا يرغبنّ في أن يتعرضنّ للإهانة إذا لم يوافقنّ على بيع أصواتهن

لمن لا يستحق، كما تحجبنّ عن ترشيح أنفسهنّ خوفاً من عدم القدرة على تلبية متطلبات الدعاية الانتخابية المالية (بيبرس وآخرون، ٢٠٢٠، ١٦).

فقد أوضح تقرير التنمية البشرية في ٢٠١٤ والصادر من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "أن المرأة العراقية اخفقت في تحقيق رغبة وتوقعات الناخب، فلنّ يكن لهنّ دوراً في الدفاع عن حقوق المرأة، ومعالجة القضايا الرئيسية في البرلمان بوضع تشريعات وقوانين لمناصرة حقوقها المرأة العراقية، وتقديم المبادرات لتعزيز دورها في المستقبل"، ربما يكون هذا الاستعراض السلبي نتيجة مجموعة من العوامل والعديد منها سيطرة الأحزاب والكتل السياسية على المرأة البرلمانية ، فبالرغم ازدياد عدد النساء في البرلمان، إلا تمثيل البرلمانيات لم يكن حاضراً في لجنة الأمن والدفاع، أو لجنة المصالحة والافلات من العقاب، أو لجنة العمل والشؤون الاجتماعية، أو اللجان التي توفر فرصاً أساسياً للإصلاح الحقيقي"، وهذا يمكن ان يحد دورها الذي يمكن ان تلعبه في البرلمان، ويعكس بشكل ضعيف لتصورات الناخبين عن الدور السياسي للمرأة ويقوض فعاليتها، فبالرغم ارتفاع اعداد النساء المرشحات اللاتي ترشحنَّ للبرلمان لعام ٢٠١٨م والكوتا النسائية، فان هذا التمثيل لم ينتقل الى المناصب العليا في الحكومة، فمجلس الوزراء بعد انتخابات ٢٠١٨ ليس به أسم وزيرة (سيث فرانتزمان، ٢٠١٨).

يمكن القول، أن أهم السلبيات التي رافقت التجربة البرلمانية للمرأة في العراق هو انتمائها لأحزاب أعطتها مقاعد ودفعهنّ الى أن يأتمرنّ بأوامر وتوجيهات الكتل والأحزاب السياسية، وعدم حصول اي تغير في وضع المرأة وتمثيلها، مع احتفاظ الرجال في العراق باحتكارهم لصنع القرار، إذ لم تحصل المرأة إلا على نسبة قليلة في المناصب القيادية على الرغم من الوعود التي قطعها المسؤولون لزيادة حصة حصولها على مراكز صنع القرار، ذلك لن يتحقق إلا برفد العمل النسوي بإجراءات وسياسات تساهم في تعزيز المشاركة السياسية.

المطلب الثاني:- سُبل تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العراقية

أن بناء المؤسسات الديمقراطية في العراق وتشريع القوانين لا يكفيان لجعل المجتمع إنسانياً توازن فيه مصالح وحاجات مختلف فئاته ومن ضمنها المرأة، و يبقى الارتقاء بالضوابط الضميرية الذاتية، والارتفاع بمستوى وعي الأفراد والجماعات، الضامن لحسن تطبيق القوانين"، والانتفاع بالمؤسسات الديمقراطية بما يعود بالخير على الناس كافة . (العبيدي، ٢٠١٠).

فمن البديهي أن المرأة العراقية تواجه تحديات كبيرة التي تحول دون تمثيلها في العملية السياسية بشكل فعال، فهنالك العديد من الخطوات التي يجب ان تتخذها الحكومة العراقية والجهات الفاعلة، كبداية تتعلق بقيادة المرأة وتصدرها مراكز صنع القرار بإضافة مادة قانونية تلزم الأحزاب السياسية تضمن لها حصة في القيادة الحزبية بحيث لا تقل عن ٢٥٪ على الأقل وتلزم فيها الأحزاب من خلال برامجها السياسية ومناهجها التنظيمي، يمكن خلالها تمكين الكوادر النسائية بأن تطرح برنامجها وسيرتها بقوة وتزاحم الرجل وتنافسه منافسة عادلة بقوة القانون (عبدالله، ٢٠١٥، ٢٤٠).

لا بد ايضاً التنويه هنا ان العديد من التقاليد الاجتماعية التي هيمنت في المجتمع العراقي رسخت مفهوم الانتقاص من المرأة وبقاءها ضمن العقل الذكوري الجمعي الذي سخر كل شيء لينصب نفسه سيداً ليروج رؤى وتفسيرات اجتزأت الدين اجتزاءً وأخذت الكثير من العادات والتقاليد قداستها من ذلك الاجتزاء وتلك التفسيرات ولهذا اصبح من المهم إعادة تشكيل الوعي الديني بإعادة قراءة النصوص الدينية ذات الدلالة قراءة تتفق مع المقاصد التي جاءت بها الشريعة الإسلامية كـ (الحرية، العدل، المساواة والتكافل اجتماعي) من خلال (كاظم، ٢٠٠٥، ١٢٧):

أ- إعادة نشر توزيع الأدوار ونشر ثقافة النوع الاجتماعي بموضوعية وبقراءة الواقع قراءة متوازنة وبصورة غير متطرفة" ".

ب- "إعادة النظر في التشريعات والقوانين التي ضمنت حقوق المرأة وإعطاءها دوراً هاماً ليس فقط من خلال مشاركتها السياسة واتخاذ القرار وجعله أمراً واقعاً.

ج- "البدء في بتطبيق مبدأ المساواة كنوع من التمييز الإيجابي لصالح المرأة والدفع في عملية تغيير التقاليد الاجتماعية وتقبل النساء في أماكن صنع القرار، ويكون ذلك من خلال مستويين (العزاوي، ٢٠١١، ١٦٦-١٦٧):

المستوى الأول: أهمية الانطلاق بأنها تشكل مجمل المقومات واسس السياق المجتمعي والكيان السياسي التي ترتبط به قضايا المرأة سواء سلباً أو إيجاباً بـ:

١- احداث تغييرات بنائية وهيكلية في مختلف مؤسسات الدولة تهدف الى زيادة حجم المشاركة المرأة السياسية.

٢- سن القوانين والتشريعات الوطنية التي تزيل جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣- دعم الأطر المؤسساتية التي تعنى بالشأن النسوي وزيادة الدعم المادي لها، تعبيراً عملياً لالتزام الدولة سياسياً بمناصرة المرأة.

٤- توسيع فضاء الحريات العامة ودعم التحول الديمقراطي الذي يتيح للمرأة مناخ ملائم لمشاركتها في العمل السياسي من خلال فسح المجال امامها في الحياة السياسية بصورة عامة والمؤسسات التشريعية بصورة خاصة، يعد التزاماً مع التوجهات الدولية لدعم حقوقها السياسية .

٥- تضمين وصول المرأة العراقية الى مواقع السلطة وخاصة التشريعية، والذي لم يعد مجرد تحقيقاً للعدالة بل أصبح مطلباً ضرورياً لمراعاة مصلحة المرأة، فبدون ذلك لا يمكن تحقيق الاهداف المستدامة للمرأة .

المستوى الثاني: تضمن اعتماد آليتين مهمتين بتعظيم قدرات المرأة من خلال:

١- القدرة على البناء الذاتي للمرأة بالتعليم والتثقيف والتدريب واكتسابها المهارات والمعارف.

٢- العمل على تمكينها من خلال المشاركة في مختلف المجالات.

يذكر أن هذين المستويين يتصفان بالترابط ويعززان بعضهما البعض، أي إنه لا يمكن حصول أي تطور في ذاتية المرأة نفسها وأدوارها من دون أن يتلازم ذلك مع

تحقيق تطور مماثل في التشريعات والقوانين، لضمان مشاركتها في عملية التنمية والمساهمة في تمكين المرأة بتعزيز وجودها في العمل السياسي في مختلف التنظيمات السياسية من حيث (جواد، ٢٠١٣، ٥٣):

١- العمل بتغيير دور المرأة العراقية بشكل أو بآخر ومضاعفة إسهاماتها في النشاط التنموي.

٢- الوصول على تحقيق إنسانية المرأة نحو التغيير المستمر والمتواصل في المجتمع، والخروج بتصور حقيقي وعملي حول حقوقها الاجتماعية والسياسية بنصوص تشريعية ملزمة النفاذ والصيانة، الامر الذي يخلق حالة من الطمأنينة والأمان والثقة لدى المرأة.

٣- أيضاً لا نغفل أهمية عمل المؤسسات الغير الحكومية ودورها المهم في عملية الإصلاح والتغيير المنشور بإشراك المرأة ووصولها لصناعة القرار ، سواء أكان على المستوى هذه المؤسسات أو على مستوى القيادة الرسمية، لأجل خلق نماذج نسائية من القيادات ذات الكفاءة والتأهيل والاستفادة من قدرات المرأة في هذا المجال، وليكن داعمات للاسترداد حقوقها في كل مجالات الحياة المتعددة (عبدالخالق، ٢٠١٣، ١٨٦).

إن تحقيق جدوى المشاركة في العملية السياسية ونسبة تمثيل المرأة في مؤسسات صنع القرار هو جزء أساسي من بناء الديمقراطية في العراق، ومع ذلك، فإن المرأة في السياسة لم تحقق تأثيرًا كبيرًا في دعم سياسات تعزز المساواة بين الجنسين وتعزيز الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

لذلك، فإن هناك حاجة إلى جهود مشتركة من قبل جميع الأطراف المعنية لتعزيز التمكين السياسي للمرأة في العراق، فالارتقاء في موضوع تمكين المرأة يرتبط بشكل رئيس بالسياسات العامة في مجال التعليم والصحة والعمل والقوانين المتعلقة بها. (عبدالله، ٢٠١٥، ٢٤٣).

إلا أن تحديد بعض المقاعد هنا وهنالك أو ضمان وجود المرأة في بعض مواقع صنع القرار بنسبة ذات نوعية قادرة على أن تؤثر بشكل واضح في مؤسسات صنع السياسية في العراق، بدرجة تتيح دمجاً حقيقياً لقضايا المرأة في السياسات العامة، فالحديث عن تعزيز نفاذ المرأة الى مواقع صنع القرار ليس هدفه فقط مجرد ضمان تمثيل كمي، ايضاً تحقيق نقلة نوعية واضحة في تغير ميزان القوى السياسية، الذي يمكنها من الاهتمام بقضية المرأة والتشريعات التي من شأنها ضمان حقوقها وتعزيز مكانتها المجتمعية (ر. ن. جاسم، ٢٠١١، ١١٢).

أمام هذا الواقع وعند الحديث عن أهمية المشاركة السياسية للمرأة في ضوء المناداة بالإصلاح السياسي على المستوى المحلي، نجد أن هنالك تركيزاً على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بوصفها اكثر اعضاء المجتمع تهميشاً، وان هنالك حاجة طاقتها، وتحقيق مكانتها التي تدعو إليها، والتي تعد أحد ابعاد المشاركة المجتمعية، فقضية تمكين المرأة السياسية وتعزيز مشاركتها الفعالة تعدُ مؤشراً على تقدم المجتمع للإثر الكبير الذي تقوم عليه به المرأة في أحداث التغيير السياسي والاجتماعي، إذ شكلت النواة الأولى لانطلاق المرأة العراقية في شكل اعتصام ومظاهرات وعرائض الاجتماع في مظاهرات تشرين لعام ٢٠١٩ مطالبة بالإصلاح السياسية لاسترداد حقوقها ومكانتها في المجتمع (عبدالله، ٢٠١٥، ٢٣٥).

ونستطيع القول أن القوى السياسية الحاكمة في العراق لديها مصلحة في الحفاظ على تحقيق الإصلاح واستمراريته في الوقت الحاضر اكثر مما سبق، ليكون لهم تأييد وترحيب لفئات واسعة من الشعب، الامر الذي يقود الى توسيع المشاركة الشعبية وتقوية المؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وغيرها، التي تشكل خط دفاع أمام القوى المناوئة للتغير والإصلاح، ويخلق في الوقت نفسه فئات مستفيدة منه وبالتالي التمسك بالمنجزات ولا رجوع عنها او اجهاضها، وبخلاف ذلك فإنه التراخي او التراجع عن عملية الإصلاح، يقود الى الفوضى، وعدم الاستقرار، وربما الى الانقلابات

العسكرية، والحرب الاهلية، إلا أن ما تزال هنالك صعوبة في الإحاطة التامة بأثر ونتائج الإصلاح إذا كانت عملية الإصلاح ما تزال مستمرة، فمن المبكر الحكم عليها، فقد يكون التاريخ هو صاحب السلطة في الحكم والتقييم.

الخاتمة والاستنتاجات

إن تمكين المرأة السياسي ليس مجرد إجراءات فنية، بل عملية متكاملة تعكس ثقافة وتكافؤ الفرص والعدالة بكافة ابعادها ومع التطور الذي طرأ على نسب تمين المرأة نحو بعض المناصب القيادية او مراكز صنع القرار، إلا أن درجة التمكين تقاس بمدى الإصلاح السياسي ومشاركة المرأة بالسلطة ومفاصلها الاساسية.

وفي الحقيقة ان وجود المرأة في مواقع صنع القرار ليس هدفه فقط مجرد ضمان تمثيل كمي، ولكن ايضاً تحقيق نقلة نوعية واضحة في تغيير ميزان القوى السياسية، الذي يمكنها من الاهتمام بقضية المرأة والتشريعات التي من شأنها ضمان حقوقها وتعزيز مكانتها المجتمعية.

الاستنتاجات:

١. وجدت الدراسة أن نسبة المشاركة السياسية للمرأة في العراق منخفضة مقارنة بالرجال.
٢. طبيعة المعوقات والتحديات، وما يتعلق بها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذلك القيود الثقافية، وطبيعة البيئة السياسية والأمنية التي توفر المناخ المناسب للمشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية والعامة، وكذلك نقص الدعم السياسي والمالي للمرأة.
٣. أن التعليم يلعب دوراً مهماً في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في العراق، إذ أن المرأة المتعلمة أكثر احتمالًا للمشاركة في الحياة السياسية.
٤. ان الحماية القانونية للمرأة في العراق من خلال القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق المرأة، تؤثر بشكل كبير على نسبة مشاركة المرأة العراقية في التمثيل النيابي.

المقترحات:

١- نوصي اللجنة العليا للانتخابات أن يكون الخطاب الموجه في أجهزة الإعلام توعوياً بين الرجل والمرأة، مثلاً أخي الناخب وأختي الناخبة بالقدر نفسه على اخي المرشح وأختي المرشحة وتقديم مساحة في عرض البرنامج الانتخابي للمرشحة المستقلة.

٢- نقترح العمل على تفعيل القوانين والاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها من قبل الدول خاصة التي تتعلق بالمرأة، ونقلها الى حيز التنفيذ ليكون هنالك تزامناً مع الوعي والقرار السياسي، للخروج من إشكالية من أين يبدأ التغيير هل من السلطة أم من القاعدة الاجتماعية.

٣- بذل الدعم النفسي والاجتماعي للمرأة من قبل الحكومة العراقية، لكي تواجه الضغوط الاجتماعية المختلفة التي تتعرض لها المرشحات بسبب الاشاعات ابتداءً من خوفها على أسرتها وانتهاءً بسمعتها إن يصفها خصومها"

٤- نوصي بوجود المراكز الاستشارية ضمن مؤسسات المجتمع المدني ذات الشأن النسوي ان تهتم بحقوق المرأة خاصة حقوقها السياسية ويكون مهماتها:

أ- تقديم الدعم والعون النفسي والاجتماعي والإعلامي للمرشحة وتدريبها على إدارة الحملات الانتخابية وإعداد البرامج الانتخابية والسعي لإخراج دليل تدريبي يكون في متناول أي امرأة تنوي الدخول في التجربة السياسية مما يرفع قدراتها ومهاراتها في التواصل والاتصال ولقاء الجمهور عند عقد المهرجانات والمناظرات .

ب- مساندة المرأة المستقلة وتقديم لها التمويل لها من قبل الحكومة كدعم غير القادرات على تحمل أعباء نفقة وتكاليف الحملات الدعائية والانتخابية .

ج- إنشاء لجنة عليا من القانونيين والإعلاميين وقادة الرأي في المجتمع للتواصل مع المرشحات والدفاع عن حقوقهن.

د. تشريعات تحمي حقوق المرأة وتمكنها من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، وتحميها من العنف والتهديدات.

٥- تواجد المرأة في الترشيح للمناصب السياسية، إذ يجب ان يشمل هذا الدعم التدريب لبناء ثقة المرأة، ومساعدتهنّ في تعليمهنّ على كيفية التواصل الفعال مع الناخبين

ووسائل الإعلام، من خلال التركيز على النساء المرشحات، وتحديد حصة للنساء للمناصب القيادية داخل الأحزاب والكتل السياسية"، وتمكين المرأة من الحصول على التعليم والتدريب المناسب.

٦- يجب تشجيع المرأة على الترشح للمناصب السياسية، وذلك بتوفير الدعم اللازم لها وتحفيزها على المشاركة في الحياة السياسية.

٧- يجب توفير بيئة مناسبة للمرأة في المجال السياسي، وذلك بتوفير الدعم اللازم لها وتحسين الظروف المحيطة بها لتمكينها من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية

٧- يجب توفير الدعم المالي اللازم للمرأة العراقية، وذلك لتمكينها من المشاركة في الحملات الانتخابية والحصول على المناصب السياسية.

٨- مكافحة النسق الثقافي القيمي السائد الذي يكرس الصورة النمطية للمرأة وجورها في المجتمع ومقاومة الاصوات المطالبة بتحقيق ذلك"

١٠- عقد مؤتمر وطني للمرأة بمشاركة مختلف الانتماءات والشخصيات البارزة في المجتمع يكون الهدف منه تشكيل تجمع نسائي يتولى مهمة مشاركة المرأة المرشحة بالانتخابات، وتعزيز دور المنظمات النسائية في المجتمع العراقي.

المصادر والمراجع

أحمد، ع.، ومثنى، هـ. م. (٢٠٠٩). ***السلوك السياسي للمرأة العراقية، رؤية تحليلية واستشرافية .The Political Behavior of Iraqi Women, An Analytical and Advisory Vision*** **الدار المصرية.**

إبراهيم، أ. (١٢ أيار ٢٠١٨). انفوجرافيك: انتخابات العراق، كل ما تحتاج الى معرفته ***Iraq Elections, Everything You Need to Know*****. قناة الجزيرة نيوز.**
https://www.aljazeera.com/news/2021/10/10/infographic-all-you-need-to-know-about-iraqs-elections

البغدادي، ع. (٢٠١١). ***المرأة والدور السياسي (دراسة سيكولوجية مقارنة في ضوء التجارب العالمية العربية-العراقية) Women and Political Role (A Comparative Psychological Study in The Light of Arab-Iraqi Experiences)*** **. مركز عمان**

لدراسات حقوق الإنسان.

الخزعلي، أ. هـ. (د.ت). المرأة العربية والعضوية من التمثيل الى التفعيل Arab Women and Organic from Acting to Activation. *مجلة العلوم السياسية*.

الخنساء، ج. (٢٠١٠). الرابحون والخاسرون من قانون الانتخاب The Winners and Losers of The Election Law. *مجلة العراق اليوم*، ٦.

السيد، م. م. (١١ تشرين الثاني ٢٠١١). *مفهوم الإصلاح السياسي The Concept of Political Reform*. الحوار المتمدن.

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=28454

العبيدي، ب. (٢ كانون الأول ٢٠١٠). *دور المرأة في عملية صنع القرار وتولي المسؤوليات The Women Role in The Decision -Making Process and Assuming Responsibilities*. www.mena-wjp.org

العزاوي، و. ن. (٢٠١١). *المرأة العربية والتغيير السياسي Arab Women and Political Change*. دار إسامة.

الكيلاني، ا. خ. (٢٠١٧). الإصلاح السياسي وتأثيره على التنمية المحلية في دول المغرب العربي Political Reform and Its Impact on Local Development in the Countries of the Maghreb. *مجلة كلية الآداب*، ٢ (٢٤).

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. (٢٠٠٩). *نظام الاقتراح للعد والفرز لعام ٢٠٠٩ System For Counting and Counting for The Year 2009*.

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. (٢٠١٨). *نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ Parliamentary Seats Distribution System No. (12) Of 2018*.

الموسوي، ع. ص. ع. (د.ت). النظام القانوني العراقي لتولي المرأة للمناصب السياسية مقارنة بالشريعة الإسلامية The Iraqi Legal System for Women Assuming Political Positions Compared to Islamic Law. *مجلة الجامعة العراقية*، ٣ (٦٥).

بابا عربي، م. (٢٠١٣). محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي An Attempt to Establish the Concept of Political Reform. *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، ٩.

بريش، م. (٢٠٠٦). *مفهوم "الإصلاح" أو نحو إصلاح لفهم المصطلح The Concept of "Reform" or Towards Reform to Understand the Term*. مركز الحضارة للدراسات الإسلامية.

بني سلامة، م. ت. (٢٠٠٧). الإصلاح السياسي (دراسة نظرية) Political Reform (Theoretical Study). *مجلة المنارة الأردنية*، ٥.

بيبرس، إ.، وآخرون. (٢٠٢٠). المشاركة السياسية للمرأة، الواقع والمستقبل Political Participation of Women, Reality and Future. *جمعية نهوض وتنمية المرأة*، ٦.

جاسم، ر. ن. (٢٠١١). *المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ The Political Participation of Iraqi Women After 2003*، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بغداد.

جاسم، ص. إ. (٢٠١٥). *أثر الرقابة الدولية على الانتخابات التشريعية العراقية لعام ٢٠١٤ (دراسة مقارنة) The International Oversight Impact on the 2014 Iraqi Legislative Elections (A Comparative Study).*

جريدة الوقائع العراقية. (٢٠٠٥). *بدون عنوان* (عدد ٤٠١٠).

جواد، ب. م. (٢٠١٣). *دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي The Iraqi Women Role in The Democratic System*. دار الحصاد.

جواد، م. ح. (٢٠٢٢). ديناميكية أداء الإصلاح السياسي في العراق وأثره في تعزيز النظام السياسي الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٥ The Dynamics of Political Reform Performance in Iraq and its Impact on Strengthening the Democratic Political System After 2005. *المجلة العراقية للعلوم السياسية*، ٧.

دائرة رصد الأداء وحماية الحقوق، قسم حقوق المرأة. (٢٠١٧). *تقييم وضع المرأة العراقية Iraqi Women's Situation Evaluation.*

دستور جمهورية العراق، Constitution of the republic of Iraq، (٢٠٠٥).

سلومي، ف. ح. (د.ت). الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٠٣-٢٠١٠م Iraqi Parliamentary Elections 2003-2010. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، ٤٠.

سيث فرانتزمان. (٢٧ تشرين الأول ٢٠١٨). *الحكومة العراقية تفتقر الى وزيرات The Iraqi Government Lacks a Minister.*

www.jpost.com/middle-east/iraqs-news-government

شيريلو، ج.، ورودي، ك. (٢٠١٩). *العملية الانتخابية والسياسية في العراق حسب النوع الاجتماعي The Electoral and Political Process in Iraq According to Gender*. المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية.

صالح، ب. (٢٠٠٥). التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٥ Political Empowerment of Iraqi Women After 2005. *مجلة قضايا سياسية*، ٧٠.

عباس، خ.، وجاسم، ح. (٢٠١٢). الأمن والإدارة الإلكترونية في العراق، رؤية استراتيجية لإدارة عملية التصويت Electronic Security and Management in Iraq، A Strategic Vision for Managing the Voting Process. *مجلة رسالة الحقوق*، ٤ (١).

عبدالخالق، ط. م. (٢٠١٣). *السلوك السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ Political Behavior of Iraqi Women After 2003*، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة النهرين.

عبدالله، ب. ص. (٢٠١٥). الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م The Political Role of Women in Iraq After 2003. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، ٤ (٢).

عبدالمجيد، ع. ع. (٢٠١٩). الإصلاح بين الواقع والعوائق (دراسة قرآنية موضوعية) Reform between reality and obstacles (objective Quranic study). *مجلة مداد الآداب*، ٢٠١.

عبودي، ق. (٣ نيسان ٢٠١٢). *دور النظام الانتخابي في صياغة النموذج الديمقراطي في العراق The Electoral System Role in Formulating the Democratic Model in Iraq*. جريدة المدى.

عدلي، هـ. (د.ت). *المشاركة السياسية للمرأة Women's Political Participation*. https://egypt.fes.de/fileadmin/user_upload/images/Political_women__final_for_Web_25-3-201.

علاوي، أ. م. (٢٠١٦). المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام ٢٠١٤ (الواقع والتحديات) The Political Participation of Iraqi Women in the 2014 Elections (Reality and Challenges). *مجلة الدراسات الاستراتيجية الدولية*، ٦٢.

علوان، ح. (٢٠١٥). المشروع الديمقراطي العراقي (الواقع والطموح) دراسة نقدية The Iraqi Democratic Project (Reality and Ambition) Is A Critical Study. *مجلة قضايا سياسية*، ٢٩–٣٠.

قسايسية، و. أ. (٢٠١٣). الإصلاح السياسي والتنمية السياسية: دراسة في الأطر الفكرية والمقاربات النظرية Political Reform And Political Development: A Study In Intellectual Frameworks And Theoretical Approaches. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، ١ (٣).

https://asjp.cerist.dz/en/article/207058

كاظم، ش. (٢٠٠٥). عزوف المرأة العراقية عن المشاركة السياسية Iraqi Women's Reluctance to Political Participation. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، ٨.

محمد، آ.، & صلاح، س. (د.ت). المرأة وتحديات الإصلاح السياسي: العراق أنموذجاً Women and the challenges of political reform: Iraq as a model. *مركز الدراسات الدولية*، ٧٧–٧٨.

منظمة الأمم المتحدة. (٢٠١٨). تمكين المرأة في العراق: الواقع والتحديات Empowering Women in Iraq: Reality and Challenges. *منظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العراق.*

منظمة الأمم المتحدة. (٢٠١٩). المرأة والانتخابات في العراق: الواقع والتحديات Women And Elections in Iraq: Reality and Challenges. *منظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العراق.*